

**تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة المساهمين في  
شركة اميانتيت العربية السعودية  
(شركة مساهمة سعودية)  
الدمام، المملكة العربية السعودية**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة اميانتيت العربية السعودية ("الشركة") وشركاتها التابعة (المشار إليها معاً مجتمعين "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

**الأمر الرئيسية للمراجعة**

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

## الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لتقييم مدى التزام المجموعة بتعهدات القروض:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على اتفاقيات القروض وفهم الشروط والأحكام الرئيسية للقروض بما في ذلك تعهدات القروض;</li> <li>التحقق من دقة استحقاق القروض كما هو معروضة في هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لشروط وأحكام القروض;</li> <li>تم الحصول على تأكيد الاقتراض والاتفاق عليه للأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحد;</li> <li>تقييم الامتثال لتعهدات القرض;</li> <li>مراجعة مدى كفاية الإيضاحات ذات الصلة كما هي معروضة في القوائم المالية الموحدة المرفقة;</li> <li>مراجعة المراسلات مع البنوك المقرضة لإعادة جدولة شروط وأحكام القروض.</li> </ul>	<p>(١) القروض - الامتثال لتعهدات القروض</p> <p>لدى المجموعة قروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ١,١٤٠,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ١,١٢٦,٢ مليون ريال سعودي) مستحقة الدفع بالكامل خلال سنة واحدة. تخضع هذه القروض للامتثال لبعض تعهدات القروض، والتي تشمل الحفاظ على نسب مالية معينة وشروط أخرى.</p> <p>لقد أخذنا في الاعتبار قروض المجموعة كأمر مراجعة رئيسي بسبب متطلبات الامتثال للتعهدات المذكورة أعلاه وأهمية الأرصدة الواردة في قائمة المركز المالي الموحد.</p> <p>راجع إيضاح ٤,١,١ و ٣١ حول القوائم المالية الموحدة لمعرفة حالة قروض المجموعة فيما يتعلق بالامتثال للتعهدات.</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتغيير في السياسة المحاسبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الحصول على فهم للسياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بنموذج القيمة العادلة بدلاً من نموذج التكلفة لبند الأراضي (ضمن الممتلكات والألات والمعدات) والعقارات الاستثمارية.</li> <li>• تقييم موضوعية واستقلال المقيمين العقاريين وخبراتهم.</li> <li>• مقارنة القيمة العادلة لفئة الأراضي ضمن الممتلكات والألات والمعدات والعقارات الاستثمارية في نهاية السنة بنتائج التقييم المدرجة في تقرير المقيمين العقاريين.</li> <li>• التأكد من تبني مقيمي العقارات لتقنية ومنهجية التقييم المناسبة.</li> <li>• الحصول على سندات الملكية لبند الأرض (ضمن الممتلكات والألات والمعدات) وبند العقارات الاستثمارية ومناقشة الوضع الحالي لها مع الإدارة.</li> <li>• قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة بشأن التغيير في السياسة المحاسبية.</li> </ul>	<p>٢) التغيير في السياسة المحاسبية من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة / إعادة التقييم</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت بند الأراضي (ضمن الممتلكات والألات والمعدات) وبند العقارات الاستثمارية ٥٨٠ مليون ريال سعودي و ١١ مليون ريال سعودي على التوالي، كما هو مذكور في الإيضاح ٢٦ و ٤٤ في المركز المالي المعدل من خلال تطبيق نموذج القيمة العادلة بدلاً من نموذج التكلفة خلال العام؛</p> <p>نتج عن هذا التغيير في السياسة المحاسبية من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة تعديلات سنة سابقة بقيمة ٣٧٥ مليون ريال سعودي - إيضاح ٤٤؛</p> <p>تم تعيين مقيماً خارجياً مستقلاً من قبل إدارة المجموعة لتقييم القيمة العادلة للأرض وفقاً للسياسة المحاسبية الجديدة. يستخدم التقييم أساليب وطرق تقييم مشتركة، والتي تستند إلى الافتراضات والتقدير التي تتعلق بالعديد من العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة لبند الأراضي (ضمن الممتلكات والألات والمعدات) وبند العقارات الاستثمارية؛</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية حيث أن اعتماد نموذج القيمة العادلة بدلاً من نموذج التكلفة يتطلب حكماً هاماً من قبل الإدارة ويتضمن أيضاً تقديرات رئيسية، وكذلك التأثير الجوهري على سجلات المجموعة بسبب تغيير السياسة المحاسبية للممتلكات والألات والمعدات والعقارات الاستثمارية؛ و</p> <p>راجع الممتلكات والألات والمعدات (إيضاح ٢٦) والاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٨) والتغيير في السياسة المحاسبية من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة / إعادة التقييم (إيضاح ٤٤).</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بعكس الهبوط في قيمة الممتلكات والألات والمعدات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حصلنا على فهم لهيكل المجموعة ووحدات إنتاج النقد.</li> <li>• قمنا بتقييم عملية الإدارة لتحديد عكس الهبوط في القيمة.</li> <li>• راجعنا تقرير الخبير الخارجي المستقل الذي قام بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم مدى ملاءمة المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لحساب المبالغ القابلة للاسترداد.</li> <li>- تقييم مدى معقولية افتراضات الإدارة. و</li> <li>- التأكد من دقة حسابات الإدارة.</li> </ul> </li> </ul> <p>قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة حول عكس الهبوط في القيمة.</p>	<p>3) مراجعة الهبوط في قيمة الممتلكات والألات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ صافي القيمة الدفترية للممتلكات والألات والمعدات 563,8 مليون ريال سعودي. خلال عام 2022، حددت إدارة المجموعة أن هناك مؤشرات تتعلق بعكس الهبوط في القيمة الممتلكات والألات والمعدات وقررت تعيين خبير خارجي مستقل لإجراء تقييم الهبوط في القيمة. أقرت إدارة المجموعة بعكس الهبوط في القيمة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد يتطلب حكماً إدارياً هاماً والذي اثر بشكل جوهري على القوائم المالية الموحدة بصافي مبلغ 36,6 مليون ريال سعودي.</p> <p>يبين إيضاح 4,2,2 بالتفصيل التقديرات المحاسبية الهامة والإيضاح رقم 26 يوضح تفاصيل الإفصاحات المتعلقة بالممتلكات والألات والمعدات.</p>



تقرير المراجع المستقل (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>تضمنت إجراءاتنا لتقييم تحقق الإيراد ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسة الاعتراف بالإيرادات للمجموعة المقيمة وامتثالها لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية;</li> <li>• تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات;</li> <li>• إجراء اختبار موضوعي للإيرادات المسجلة خلال العام باستخدام تقنيات أخذ العينات;</li> <li>• إجراء تحليل الإيرادات من أجل تحديد أي اتجاهات غير عادية؛ و</li> <li>• تم تنفيذ الإجراءات لتحديد ما إذا كان قد تم تسجيل الإيرادات في الفترة الصحيحة.</li> </ul>	<p>٤) الاعتراف بالإيرادات</p> <p>حققت المجموعة إيرادات قدرها ٥٠٨,٨ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة كما يلي.</p> <p>- في وقت يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل بشكل عام عند تسليم البضائع للعملاء،</p> <p>- خلال فترة زمنية يتم فيها أداء الخدمات ذات الصلة. وفقاً لذلك، يتطلب ذلك من الإدارة إثبات حقيقة أنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ١٥.</p> <p>يتم نقل السيطرة على البضائع في وقت الإرسال، وبالنسبة للعقود ذات السعر الثابت، يتم الاعتراف بالإيراد على أساس طريقة "نسبة الإنجاز" التي تقيس التكاليف الفعلية المتكبدة حتى نهاية فترة التقرير كنسبة من إجمالي التكاليف التي سيتم تكبدها.</p> <p>تؤدي المصطلحات التي تحدد متى يتم نقل السيطرة إلى العميل وكذلك الحجم الكبير والقيمة العالية للمعاملات إلى مخاطر عدم الاعتراف بالإيرادات في الوقت والفترة الصحيحين.</p> <p>وفقاً لذلك، نظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتحقيق الإيرادات وفقاً لشروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات"، فقد تم اعتباره من أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم ٣-١-٣ للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم ٧ للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.</p>

## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

## الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها المتعلقة بالهبوط في قيمة الذمم المدينة التجارية والأصول التعاقدية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم التصميم والتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية المتعلقة بعمليات المجموعة على إنشاء ومراقبة الهبوط في القيمة؛</li> <li>تم اختبار الافتراضات الرئيسية بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التخلف عن السداد، من خلال المقارنة بالبيانات التاريخية وتحدي هذه الافتراضات. كما درسنا دمج عوامل الاقتصاد الكلي التطلعية لتعكس تأثير الأحداث المستقبلية على خسائر الائتمان المتوقعة. اختبرنا أيضاً الدقة الحسابية للنموذج؛</li> <li>تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة من حيث المعايير المحاسبية المطبقة.</li> <li>الحصول على خطاب محامي من طرف ثالث يؤكد احتمالية التخلف عن السداد والقدرة على النفع للعميل الذي تم استخدامه لحساب مخصص الهبوط في القيمة فيما يتعلق بالمدينين التجاريين قيد التقاضي.</li> </ul>	<p>٥) مراجعة الهبوط في قيمة الذمم المدينة التجارية (الخسائر الائتمانية المتوقعة) وموجودات العقد</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ إجمالي رصيد المدينين التجاريين للمجموعة ٨٥٩,٣ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٨٩٥,٨ مليون ريال سعودي) وكان رصيد الأصول التعاقدية مبلغ ٣٠٦,٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٤٠,٤ مليون ريال سعودي) مع مخصص هبوط في القيمة بمبلغ ٣٠٨,٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٣٣,١ مليون ريال سعودي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.</p> <p>تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الذمم التجارية المدينة (المدرجة بالتكلفة المطفأة) ذات قيمة ائتمانية منخفضة. طبقت إدارة المجموعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المبسط لتحديد مخصص هبوط في قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات التباين وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بالذمم المدينة التجارية للمجموعة وتجربة تحصيل أصول العقد.</p> <p>لقد اعتبرنا هذه الأمور بمثابة أمور مراجعة رئيسية حيث تطبق الإدارة أحكاماً مهمة في تحديد مخصص مناسب للهبوط في القيمة للذمم المدينة التجارية والأصول التعاقدية.</p>

## المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة. لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهرية فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.



## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

## مسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول الى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائما عن كل تحريف جوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبى واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شك جوهرى، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجع الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق وتوقيت المراجعة المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً، عندما يلزم الأمر، بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي الا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه

  
عبدالله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:  
٢ فبراير ٢٠٢٣ م  
١١ رجب ١٤٤٤ هـ